

## الجهات التنظيمية والبورصات الرائدة في الإمارات تضع خريطة طريق لنمو قطاع التمويل المستدام



بيان رفيع المستوى يعكس التزام وزارة الاقتصاد ووزارة المالية ومكتب المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي ووزارة التغير المناخي والبيئة ومصرف الإمارات المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وناسداك دبي. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 5 نوفمبر 2021:

أصدرت مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تضم جهات تنظيمية اتحادية ومحلية وبورصات إماراتية بريادة سوق أبوظبي العالمي، بياناً رفيع المستوى بشأن التمويل المستدام، يوضح بالتفصيل التزام الجهات بتحقيق أهداف الاستدامة، وتحقيق الحياد المناخي لدولة الإمارات، والذي تم الإعلان عنه لتكون الإمارات بذلك أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعلن عن هذا الهدف. وقد صدر البيان المشترك على هامش والذي يعقد برئاسة المملكة المتحدة وبالشراكة مع [COP26] مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين لتغير المناخ إيطاليا؛ حيث تعد دولة الإمارات شريكاً أساسياً يلتزم بالمحافظة على البيئة، والحد من الانبعاثات، وإيجاد فرص

يأتي البيان استكمالاً لجهود الجهات التنظيمية الأساسية في الدولة، والتي بدأت عملها ضمن مجموعة العمل في عام 2019، وهو يُبنى على الالتزامات المنصوص عليها في المبادئ الإرشادية حول التمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة، والتي نُشرت عام 2020، لتوجيه تطبيق وتكامل الممارسات المستدامة بين الجهات المالية في دولة الإمارات، بما يسهم في تعزيز صحة ومرونة اقتصاد الدولة.

تعمل مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات التي أصدرت البيان، الآن ضمن منتدى موسع لتعزيز نطاق تطوير سياسات التمويل المستدام في الدولة. وتضم هذه المجموعة: وزارة الاقتصاد؛ ووزارة المالية؛ ومكتب المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي؛ ووزارة التغير المناخي والبيئة؛ ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ وهيئة الأوراق المالية والسلع؛ وسوق أبوظبي العالمي؛ وسلطة دبي للخدمات المالية؛ وسوق أبوظبي للأوراق المالية؛ وسوق دبي المالي؛ وناسداك دبي.

يضع البيان خريطة طريق واضحة، تحتاج إليها الجهات المشاركة للإسهام في تحقيق أهداف دولة الإمارات بشأن الاستدامة وتغير المناخ، والموضحة ضمن أطر العمل العالمية؛ مثل: اتفاقية باريس؛ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتي تدعمها دولة الإمارات بشكل كامل؛ وذلك إلى جانب المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات، لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050

ويتضمن البيان ثلاثة مخرجات رئيسية ستسعى الجهات المشاركة إلى تحقيقها؛ لعكس اهتمام ملموس بهذه الالتزامات الدولية؛ حيث تشمل هذه المخرجات: إجراء دراسة تهدف إلى تشجيع معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة بين الشركات في جميع أنحاء الدولة، مع دراسة كيفية تعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات الإماراتية للإسهام في دفع أجندة الاستدامة، وتطوير تصنيف لأنشطة الاستدامة خاص بدولة الإمارات، كون هذه الأنشطة تشكل عنصراً رئيسياً في تحديد مسار التحول الاقتصادي نحو التنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر أنه سيتم تنفيذ المخرجات الرئيسية من خلال وسائل تشريعية وغير تشريعية، بالتنسيق مع الجهات الرئيسية بشأن المراقبة والدعم الفني اللازمين؛ لإدماج الاستدامة في الأطر التنظيمية.

وتأتي التوجيهات الواردة في البيان عقب تشكيل مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019، والتي تضم الآن مجموعة من الجهات التنظيمية والبورصات والهيئات الحكومية والوزارات في دولة الإمارات، المسؤولة عن تطوير سياسات تمويل مستدامة بيئياً. هذا ويعد البيان أيضاً تقدماً في إطار المبادئ الإرشادية حول التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتوجيه تطبيق وتكامل الممارسات المستدامة بين الجهات المالية في دولة الإمارات، بما يسهم في تعزيز صحة ومرونة اقتصاد الدولة.